

الإطار النظري للفساد المالي والإداري في المصارف الإماراتية: دراسة حالة مصرف الإمارات

ودبي الإسلامي

The Theoretical Framework of Corruption and Administration in Nasser Emirates: A Case Study of Emirates and Dubai Islamic Bank

SALEM SALEH OMAR ALJABERI & SYAHNAZ SULAIMAN

^{1*} Faculty of Economic and Muamalat, Universiti Sains Islam Malaysia, Bandar Baru Nilai, 71800 Nilai, Negeri Sembilan, Malaysia. E-mail: ettihadjbr@gmail.com, & syahnaz@usim.edu.my

Received: 11 January 2026

Accepted: 20 January 2026

Published: 31 January 2026

الملخص : تهدف الورقة إلى التعرف على الإطار النظري للفساد المالي والإداري في المصارف الإماراتية، وتكمن مشكلة الدراسة في بروز الفساد المالي والإداري في المصارف الإماراتية وخاصة في مصرف الإمارات ودبي الإسلامي. ولقد برزت أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الإطار النظري للفساد المالي بالمصارف الإماراتية وخاصة في مصرف الإمارات ودبي الإسلامي. ولقد اتبعت الدراسة منهجية الإطار النظري المستمدة من الدراسات السابقة لدراسة الإطار النظري للفساد المالي والإداري بالمصارف الإماراتية وخاصة مصرف الإمارات ودبي الإسلامي. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الفساد قد تم اكتشافه عقب أحداث الأزمة المالية العالمية وانحيار الأسواق والبورصات، الأمر الذي أدى إلى البحث والتحري في أسباب الفساد المالي والإداري، ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطبيق الشفافية في كافة المؤسسات الإماراتية بشكل واضح.

الكلمات المفتاحية: الفساد المالي والإداري، المصارف الإماراتية، الأزمة المالية العالمية.

Abstract: The goal of this article is to find the theoretical foundation for financial and administrative corruption in UAE banks. The study's issue is to the widespread financial and administrative corruption inside UAE institutions, notably in Emirates Bank and Dubai Islamic Bank. The study's importance lies in its emphasis on elucidating the theoretical framework of financial misconduct inside UAE institutions, particularly Emirates Bank and Dubai Islamic Bank. The research utilises a theoretical framework technique based on prior investigations into the theoretical framework of financial and administrative corruption inside UAE institutions, namely Emirates Bank and Dubai Islamic Bank. The research yielded many outcomes, notably that corruption was identified subsequent to the global financial crisis and the disintegration of markets and stock exchanges. This prompted an inquiry into the origins of financial and administrative corruption. The report suggests that all UAE institutions should be very explicit about how they are open and honest.

Keywords: Financial and Administrative Corruption, UAE Bank, Global Financial Crisis.

Cite This Article:

Salem Saleh Omar Aljaberi & Syahnaz Sulaiman (2026). The Theoretical Framework of Corruption and Administration in Nasser Emirates: A Case Study of Emirates and Dubai Islamic Bank. *TIJARI International Journal of Islamic Economics, Business and Entrepreneurship*. 6(1), 15-28.

المقدمة

من المؤكد أن الفساد المالي والإداري من أبرز الظواهر التي تحيط بالمؤسسات بشكل واضح، وكذلك فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تبذل جهوداً كبيرة للحد من الفساد المالي ومنع ممارسات الرشوة والاحتيال والتزوير، حيث قامت الحكومة الاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة بالمزيد من الجهود من أجل الحد من تفشي الفساد المالي والإداري بالمؤسسات الإماراتية ولاسيما المصارف الإماراتية الإسلامية، حيث يعد مصرف الإمارات ومصرف دبي الإسلامي من أكبر المؤسسات الإماراتية.

مشكلة الدراسة

اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل كبير في تعزيز مكانة الاقتصاد الإسلامي بشكل واضح، حيث عقدت ندوة بعنوان الاقتصاد الإسلامي خلال معرض دبي للإنجازات الحكومية في دورته الثالثة، حيث تبنت الدورة أن سرد إنجازات دولة الإمارات العربية المتحدة في إنشاء المصارف الإسلامية وخاصة مصرف دبي الإسلامي ومصرف الإمارات الإسلامي. كما صدر أول تشريع يخص المصارف الإسلامية في دولة الإمارات العربية ينظم المعاملات الاستثمارية وهو القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 1985 برعاية الشيخ زايد رحمه الله (موقع مجلة البيان، 2020). ولقد أوضح تقرير الجهاز المركزي الإماراتي أن المصارف الإسلامية قد حققت تطوراً كبيراً في الإلتزام المصرفي حيث زادت نسبة استحواد المصرف المركزي على نسبة 17.2% على أصول المصرف المركزي الإماراتي، كما بلغت نسبة تستحوذ المصارف الإسلامية الإماراتية على نسبة 30% من قطاع الصيرفة الإسلامية العالمية، كما أشار تقرير ديوان المحاسبة أن المصارف الإسلامية الإماراتية قد ساهمت في الحد من نسبة الفساد بالمصارف الإماراتية بنسبة 2: 1 بالمقارنة بالعام الماضي (تقرير ديوان المحاسبة، 2020).

ولقد تأكدت مشكلة الدراسة من خلال ما تم تناوله في الدراسات السابقة، ولقد أشارت دراسة الشيعي (2023) أن هناك الكثير من العملاء وأصحاب الودائع المصرفية يعانون من البيروقراطية، الأمر الذي يبرز وجود بعض الممارسات التي تتصف بالفساد المالي والإداري ومن بينها الرشوة واستغلال الموظفين للمهام الوظيفية، الأمر الذي يعكس وجود الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية الإماراتية، وأكد بوسيعود (2021) أن دولة الإمارات العربية المتحدة لديها تجربة في الحد من الفساد المالي والإداري إلا أن هناك غياب لتطبيق آليات وممارسات الاقتصاد

الإسلامي، الأمر الذي أدى إلى وجود ثغرات في اللوائح والقوانين الداخلية في المؤسسات الإماراتية، وكذلك فقد أكدت دراسة بوسيعود (2021) أن الإجراءات المتبعة في عمليات مكافحة غسيل الأموال بالمصارف الإماراتية تتصف بعدم الوضوح، الأمر الذي يزيد من مخاطر وجود الفساد المالي والإداري، وبالرغم من أن دولة الإمارات تحتل المرتبة رقم 37 في مؤشر عدم مدركات الفساد لعام 2020، وهو ما يعكس عدم قدرة القوانين واللوائح الداخلية للمصارف الإسلامية الإماراتية على تحقيق تقدم ملموس في الحد من الفساد المالي والإداري، وبالرغم من أن المصارف الإسلامية الإماراتية تتصف بالالتزام بأساليب الرقابة الرشيدة وتطبيق الضوابط الاقتصادية الشرعية، إلا أن المؤسسات المصرفية الإماراتية مازالت في حاجة إلى تطوير الأساليب المصرفية بما يساهم في تطبيق معايير الشفافية بالمصارف الإسلامية الإماراتية، وأكدت دراسة بوسيعود (2021) أن الآليات المستخدمة في الحد من الفساد الإداري والمالي بالمصارف الإسلامية الإماراتية لم تأخذ في اعتبارها معايير الشفافية وآليات ممارسات الاقتصاد الإسلامي، مما يزيد من احتمال مخاطر تفشي الفساد المالي والإداري بالمصارف الإسلامية الإماراتية.

الدراسات السابقة

1. دراسة الشحي، ماجد أحمد محمد الصوالح. (2023). الحوكمة الالكترونية وآليات مكافحة الفساد الإداري دولة الإمارات العربية المتحدة، ورقة بحثية منشورة، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، المجلد 15، العدد 5، ص 1285-1358.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الحوكمة الالكترونية وآليات مكافحة الفساد الإداري بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتكمن مشكلة الدراسة في عدم تطبيق الشفافية كأحد آليات مكافحة الفساد بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الحوكمة الالكترونية وآليات مكافحة الفساد الإداري دولة الإمارات العربية المتحدة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الحوكمة الالكترونية وآليات مكافحة الفساد الإداري دولة الإمارات العربية المتحدة، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الحوكمة لها علاقة إحصائية مع آليات مكافحة الفساد الإداري بدولة الإمارات العربية المتحدة. ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تعزيز تطبيق الشفافية في المؤسسات العامة الإماراتية، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري لمكافحة الفساد الإداري، إلا أنها لم تشير إلى البيئة المبحوثة بالمصارف الإسلامية الإماراتية ولم تشير إلى آليات تطبيق الاقتصاد الإسلامي.

2. دراسة مجاهد، سيد أحمد وحاج مختار، محمد خير الدين وساحلي، جميلة. (2021). مظاهر الفساد في

الإقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية، ورقة بحثية منشورة، مجلة نوميروس الأكاديمية، المجلد الثاني، العدد الثاني. هدفت الدراسة إلى التعرف على مظاهر الفساد في الإقتصاد الإسلامي، وتكمن مشكلة الدراسة في تنوع مظاهر الفساد مما أثر على عدم القدرة على مكافحة الفساد وتفشيها. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مظاهر الفساد في الإقتصاد الإسلامي، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل مظاهر الفساد في الإقتصاد الإسلامي. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الفساد أصبح متعدد الظواهر بشكل كبير وخاصة في ظل تشابك العلاقات المالية والاقتصادية، ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على سن قوانين تساهم في معالجة هذه الظاهرة بالإضافة إلى استخدام تطبيقات الإقتصاد الإسلامي للحد من تفشي هذه الظاهرة. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للفساد من منظور الإقتصاد الإسلامي، إلا أنها تختلف عن هذه الدراسة في تناول متغيرات مختلفة عن هذه الدراسة.

3. دراسة الجبوري، & فاروق فياض حسن سعود. (2021). التنمية المستدامة من منظور الإقتصاد

الإسلامي: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراة، جامعة الجزيرة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على التنمية المستدامة من منظور الإقتصاد الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتكمن مشكلة الدراسة في غياب دور الإقتصاد الإسلامي، الأمر الذي أدى إلى تعطيل التنمية المستدامة، وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على التنمية المستدامة من منظور الإقتصاد الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل التنمية المستدامة من منظور الإقتصاد الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الإقتصاد الإسلامي يملك مقومات تحقيق التنمية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ولقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطبيق آليات الإقتصاد الإسلامي في المؤسسات العامة والحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري لمنظور الإقتصاد الإسلامي، إلا أن الدراسة تناولت متغيرات مختلفة عن هذه الدراسة.

4. دراسة بكر، محمد عبد المنعم، م. (2021). الثقافة السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة دولة

الإمارات العربية المتحدة (2004-2020). مجلة السياسة والاقتصاد، 12(العدد 11) يوليو 2021، 1-29

هدفت الدراسة إلى التعرف على الثقافة السياسية والاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 2004-2020، وتكمن مشكلة الدراسة في أن الفساد السياسي والمالي والإداري قد تم محاصرته، إلا أنه يجب أن تتطور السياسات والآليات التي تواجه الفساد من أجل رفع معدلات الشفافية بشكل كبير، وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الثقافة السياسية والاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 2004-2020،

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الثقافة السياسية والاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 2004-2020، ولقد توصلت الدراسة الحالية إلى العديد من النتائج من بينها أنه من الضروري تطبيق الشفافية، كما أوصت الدراسة أن الشفافية هي التي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للشفافية السياسية، إلا أن الدراسة تناولت متغيرات مختلفة عن هذه الدراسة.

5. دراسة بوسعيد، سارة. (2021). تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد والوقاية منه دراسة

تحليلية 2010-2020، ورقة بحثية منشورة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 2، ص 410-432

هدفت الدراسة إلى التعرف على تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد والوقاية منه دراسة تحليلية 2010-2020، وتكمن مشكلة الدراسة في عدم التأخر في تطبيق اتفاقيات بازال 3 والتي تقضي بتطبيق الشفافية للحد من عمليات غسل الأموال، وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد والوقاية منه دراسة تحليلية 2010-2020، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل تجربة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد والوقاية منه دراسة تحليلية 2010-2020، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن دولة الإمارات العربية المتحدة يجب أن تسرع في تطبيق معايير الشفافية في المؤسسات الحكومية، ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على اعتماد أسلوب آليات الاقتصاد الإسلامي في الحد من الفساد المالي والإداري، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للفساد، إلا أن الدراسة لم تتناول تطبيق آليات وممارسات الاقتصاد الإسلامي كمتغير مستقل أو الشفافية كمتغير وسيط.

الإطار النظري

مفهوم الفساد المالي والإداري

هناك العديد من المفاهيم التي تشير إلى الفساد المالي والإداري من بينها ما أشار إليه البكوش (2020) بأنها تلك الممارسات غير الأخلاقية التي تظهر حالة من عدم الانضباط والالتزام التي تعاني منها المؤسسات. كما أشار شعبان (2016) أن الفساد المالي والإداري هو التصرفات التي يقوم بها فرد واحد أو مجموعة من الأفراد والتي تمثل انحرافاً عن الالتزام بالقواعد التي افترضتها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة. كما عرف عزوز (2016) الفساد الإداري بأنه سلوكيات غير سوية لفرد أو العديد من الأفراد أدت إلى الحصول على منافع بدون وجه حق بالمخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها في هذه المؤسسات. إلا أن المفاهيم السابقة لم تعمق في فهم الفساد الإداري بشكل كبير، وسوف يتبنى الباحث في هذه الدراسة مفهوم الفساد الإداري الذي أقره البنك الدولي حيث أن الفساد الإداري هو

إساءة استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب خاصة من الوظيفة العامة وذلك للحصول على مكاسب مادية أو معنوية للموظف نفسه أو أحد أقاربه بالمخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها. ويتصف المفهوم الذي استخدمه الباحث بالمرونة أي يمكن تطبيقه في كافة المؤسسات، كما أنه يتصف بالخصوصية حيث يختص بظاهرة الفساد الإداري المتفشية في كافة المؤسسات. وأكد شعبان (2016) أن الفساد الإداري له العديد من الصور مثل قبول الرشوة أو تسهيل بعض الإجراءات للحصول على مناقصة لصالح أحد الأطراف بغرض الاستفادة من السياسات والثرغرات في اللوائح أو الاستفادة بتعيين الأقارب أو الخروج من العمل في أوقات الدوام الرسمي بدون وجه حق، كما يبرز الفساد المالي والإداري في الإستغلال وذلك بالتعرف على أصحاب المناصب الحكومية الرفيعة ومرافقتهم وتقديم الخدمات الخاصة لهم من أجل الحصول على مناصب قيادية داخل المؤسسة.

أنواع الفساد المالي والإداري

أكدت أدبيات الدراسة أن هناك العديد من أنواع الفساد المالي والإداري من بينها الرشوة التي يتحصل عليها الموظف الذي يعمل في الوظائف العامة، كما أن استغلال الوظيفة العامة واستغلال الفساد المالي والإداري، وسوف نتناول كل نوع بشيء من التفصيل كما يلي:

الرشوة

أكد البكوش (2020) أن الرشوة التي يحصل عليها الموظف العام من أهم أنواع الفساد الإداري، حيث تعرف بأنها مبلغاً من المال يعطى إلى الموظف الذي يمارس الوظيفة العامة من أجل تمرير مصالح شخصية بالمخالفة للقانون، وأكد شعبان (2016) أن الرشوة لها العديد من الصور الأخرى من بينها التغافل عن أمور إجرائية من أجل تسهيل المصالح الخاصة.

استغلال الوظيفة العامة

أكد البكوش (2020) أن استغلال الوظيفة العامة هي القدرة على الاستفادة من المنصب العام أو الوظيفة العامة من خلال تمرير مصالح ومنافع شخصية ومن خلال استغلال واستخدام النفوذ المتاح من خلال الوظيفة العامة للحصول على منافع مادية أو معنوية، وأكد عزوز (2016) أن هناك العديد من الصور الأخرى المصاحبة لاستغلال الوظيفة العامة ومن بينها وجود مناقصات أو ممارسات حكومية تقوم المؤسسة بالفصل فيها من خلال الموظف العام الذي يقوم باستغلال النفوذ لصالح إحدى الشركات من أجل تحقيق منافع اقتصادية خاصة، الأمر الذي يؤثر على المصالح

العامة للمؤسسة، ويرى الباحث أن هذه المناقصات أو الممارسات تكون معلنه، وبالتالي فإن كافة الشركات التي تدخل إلى المناقصات والممارسات تكون معرفة في الأغلب قبل البت في قرار قبول المناقصات أو الممارسات، وهو ما يفسر الدور الذي يمارسه الموظف العام من أجل استغلال النفوذ الوظيفي.

الاختلاس وغسيل الأموال

أكد سعدان (2018) أن الاختلاس هو أن يقوم الموظف العام بتسهيل حصوله على أموال إلى حوزته بحكم وجود الموظف العام في وظيفته سواء كانت هذه الأموال أموالاً عامه أو أموال خاصة أو تكون أموالاً في خزائن أو صناديق استثمارية في المصارف أو المؤسسات الاستثمارية المقرضه أو الشركات المساهمة. وأشار البكوش (2020) أن الاختلاس هو أحد الأساليب التي تؤدي إلى ضياع الموارد المالية وقد تعرض المؤسسة للعديد من المخاطر. ولقد أكد البكوش (2020) أن غسيل الأموال هو التخلص هو نوع من أنواع التخفي للأنشطة المحرمة في أنشطة اقتصادية مشروعة. وتنتشر هذه الصورة في الأونة الأخيرة نظراً لارتكاب جرائم الفساد في العديد من الدول.

التزوير

أشار المحميد (2014) أن التزوير هو قلب الحقائق وهو تمويه للحقيقة من أجل تمرير المصالح الإقتصادية والمالية بطرق غير قانونية، والتزوير له طرق كثير ومتعدده ومتشابهة إلا أن الصورة الأكثر شيوعاً هو القيام بتزوير الأوراق الرسمية من أجل تمرير منافع مالية أو إقتصادية، ويعد التزوير من أهم أنواع الفساد الإداري، ويشمل أيضاً التزوير في الشهادات المرضية للحصول على أجازات بدون وجه حق، ويشمل العديد من الجوانب الإدارية مثل قيام أحد الموظفين داخل المؤسسة بالتوقيع تزويراً للعاملين والموظفين في دفاتر الحضور والانصراف دون إخطار الشؤون الإدارية بذلك، كما أن اصدار التوقيع من قبل بعض زملاء الموظف في أوقات الإضافي قد أدى إلى حصولهم على التعويضات دون وجه حق.

أسباب الفساد المالي والإداري

يرتكز الفساد المالي والإداري على العديد من الأسباب من بينها الأسباب السياسية والأسباب الإقتصادية وتدني الرقابة والعديد من العوامل الأخرى، ويمكن أن نتناول هذه الأسباب كما يلي:

أولاً: الأسباب السياسية للفساد الإداري

أكد الشلوي (2016) أن الأسباب السياسية من أهم أسباب الفساد الإداري، حيث أن أسلوب أساليب الحكم الديكتاتورية وحكم الفرد الواحد قد جعل الدولة عرضة بشكل كبير للسلب والنهب، حيث استطاع العديد من الأفراد المؤيدين للحاكم أو السلطة السياسية أن يكونوا أعوان له في الفساد الإداري، وأشار البكوش (2020) أن تدهور الأوضاع السياسية وعدم وجود الديمقراطية قد أدى بشكل كبير إلى تفشي الفساد الإداري في المؤسسات، كما أن إنعدام المناخ الديمقراطي في المؤسسات قد دفع العديد الموظفين إلى ممارسة الاستبداد المؤسسي، كما أن لجوء الفئات الديكتاتورية إلى اختيار قيادات إدارية تتصف بقدرتهم على الساديه واستمرار انتهاج الاستبداد السياسي قد أدى إلى اضعاف كافة المؤسسات داخل الدولة وانتشار الفساد الإداري فيها.

ثانياً: الأسباب الاقتصادية

أكد أحمد (2010) أن الأسباب الاقتصادية من أبرز الأسباب التي أدت إلى تفاقم الفساد المالي والإداري، حيث أن ارتفاع مستوى المعيشة وانخفاض سعر صرف العملة المحلية قد أدى إلى محاولة الموظفين البحث عن أي مخرج للأزمة الراهنة من أجل توفير معيشة كريمه لذوايهم، كما أن أكد عزوز (2016) أن انخفاض الرواتب والتعويضات أدى أيضاً إلى محاولة الموظفين إلى قبول الرشوة مقابل تمرير مصالح المواطنين والسماح بإنهاء مصالحهم على حساب مصالح مؤسساتهم بشكل واضح وملموس. وأكد أحمد (2010) أن التمييز بين المؤسسات داخل الدولة وحصول بعض الفئات على امتيازات مادية وإدارية أعلى من الفئات الأخرى جعلت العديد من الموظفين يشعرون بالحقد الوظيفي تجاه الآخرين، الأمر الذي يدفعهم إلى ارتكاب الفساد الإداري حتي يكونوا مثل الفئات الأخرى في المجتمع، كما أن تدهور القدرة الشرائية للأفراد وعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم أو عائلاتهم قد أدى إلى قيام الموظفين بقبول الرشوة من أجل سد العجز الذي يعاني منه الموظف العام لتلبية احتياجات أسرته.

ثالثاً: الرقابة

أشار البكوش (2020) أن كافة المؤسسات أصبحت تعاني من ضعف الرقابة بشكل واضح، حيث أن تدني الرقابة قد فتح الباب على مصراعيه إلى ارتكاب الفساد الإداري، وأشار أحمد (2010) أن تدهور الرقابة الداخلية داخل المؤسسات لاتنفصل أيضاً عن تدهور الرقابة في الأجهزة الرقابية للدولة ككل، حيث أن وجود الفساد الإداري في

الجهات الرقابية مثل ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية أو في السلطة التنفيذية أو التشريعية قد أدى إلى تأثر سمعة المؤسسات الرقابية بالسلب.

رابعاً: عوامل أخرى أدت إلى الفساد المالي والإداري

أكد البكوش (2020) أن هناك العديد من العوامل الأخرى التي أدت إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في المجتمع من بين تلك العوامل وجود متغيرات اجتماعية جديدة فرضت نفسها من حيث تدني الأخلاق ووجود تحيزات وولائات للعديد من الأفراد داخل المجتمع، الأمر الذي خلق فكرة الوساطة والمحسوبية من أجل انهاء بعض المصالح الإدارية التي لا يمكن أن تنتهي إلا في ظل وجود الوساطة والمحسوبية، كما أن وجود فجوة كبيرة بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع جعلت الموظف العام يقبل على الفساد الإداري من أجل الحصول على وضع اجتماعي أفضل. وأشار عزوز (2016) أنه لا يوجد قضاء عادل في المجتمع، حيث أن هناك العديد من قضايا الفساد التي يرتكبها أصحابها، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الظاهرة لتصبح جزءاً لا يتجزأ من المجتمع، وكذلك فإن المؤسسات لا يوجد لديها هيكل تنظيمي ولا سياسات لديها قوة الإلزام وتحديد المسؤوليات وتداخل المهام الوظيفية، وأيضاً غياب الوعي الحضاري وارتفاع مستوى الجهل وغياب دور وسائل الإعلام في التحذير من الفساد الإداري قد أدى إلى أن تكون هذه الظاهرة من بين أبرز الظواهر الموجودة في المجتمع ولا يمكن القضاء عليها.

تقييم استغلال الوظيفة من منظور الاقتصاد الإسلامي

أكد أحمد (2010) أن استغلال الوظيفة العامة أحد أهم الصور التي تواجهها المؤسسات العامة فإن الاقتصاد الإسلامي قد حارب هذه الظاهرة من مبادئ الأمانة والخوف من الله وإيقاظ الضمير البشري التي وضعها الله عز وجل في نفوس المؤمنين، كما وضعها الله عز وجل في نفوس البشر بدرجات متفاوتة، فلا يمكن الإنزلاق نحو الفساد الإداري طالما أن الموظف يقوم بأداء واجباته الإدارية لحفز النشاط الاقتصادي فإن أوضاعه وظروفه المعيشية سوف تتحسن مع الوقت، حيث أن الاقتصاد الإسلامي يعالج ظروف المجتمع الاقتصادية من أجل الوصول إلى التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.

تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في الحد من الفساد المالي والإداري

تعتبر تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة جديده بالدراسة والتعرف على أساليبها وما حقته في الأونة الأخيرة، حيث أن الدولة تتبنى بشكل كبير مكافحة الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، ومنذ تأسيس ديوان المحاسبة في عام 1976، فإنه الجهة المنوطه بها الرقابة ووضع كافة الجهات الاتحادية للكشف عن الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية ودواوين الدولة، مما أدى إلى اكتشاف العديد من حالات الغش والتزوير والرشوة وغسيل الأموال واستغلال الموظف للوظائف العامة، ولقد أحال ديوان المحاسبة في دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من القضايا، حيث ثبت العديد من قضايا فساد القيادات، كما برز في القطاع الأعمال الحكومي الكثير من قضايا الفساد والصفقات العمومية، كما ظهرت العديد من الاختلاسات واستغلال الموظفين للمهام الوظيفية لديهم، ولقد نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في كشف العديد من قضايا الفساد من خلال ديوان المحاسبة الذي ساهم من خلال ضبط المؤشرات في تقليص حجم الفساد في المؤسسات الحكومية، كما أن الاستراتيجيات المتبعة في البحث في أسباب انتشار الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإماراتية قد تضاءل إلا أنه مازال لم يحقق الجهود المطلوبة، حيث أن العديد من القطاعات الحكومية مازالت لم تطبق أساليب الشفافية ولاسيما المصارف الإسلامية الإماراتية بشكل واضح (بوسيعود، 2021).

النظريات التي تدعم الفساد المالي والإداري

أشار بوروح (2021) أن الدراسة تعتمد على العديد من النظريات التي تدعم ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات ويمكن بيانهم كالتالي:

أولاً: النظرية ذات البعد الأخلاقي

تقوم النظرية على وصف ظاهرة الأخلاق حيث برزت النظرية منذ اسهامات رونالد وريت وهو من أبرز العلماء الذين تناولوا النظريات ذات البعد الأخلاقي، حيث تقوم النظرية بتفسير ظاهرة الفساد المتفشية في الدول العربية، حيث تفترض النظرية أن تديني القيم الأخلاقية وحب المال واتجاه الأفراد لحب السلطة قد أدى إلى تغليب المصالح الخاصة على المصالح الفردية بشكل كبير، كما أن إبراز السلوكيات المنحرفة تبرز إلى العلن كلما ازداد المفسدين توحشاً كأن يحدد الموظفين المفسدين أسعاراً للخدمات التي من الممكن أن يحصل عليها الجمهور إذا قاموا بسداد أسعار هذه الخدمات بشكل واضح، ولقد تناولت النظرية المفسدين بأنهم أصحاب الياقات البيضاء الذين دائماً يلقون

باللوم على الظروف وأن تقصيرهم في العمل نتيجة الظروف التي يمرون بها بشكل واضح، ومن المؤكد أن العديد من الشركات لا يمكنها أن تتخلص من هذه هؤلاء الموظفين لقدرتهم الفائقة على التعرف على الثغرات الفنية والإدارية التي تمكنهم من البقاء فترات طويلة داخل المؤسسة، وهو ما يفسر وجود العديد من الأفراد في الدول العربية بعد سن الستين داخل المؤسسات الحكومية أو المؤسسات العامة بحجة اسهامات هؤلاء في العمل (مصلح، 2000).

ثانياً: النظرية البنائية للوظائف العامة

تقوم النظرية على افتراض أن الفساد ينمو ويتطور بشكل كبير وذلك نتيجة وجود المفسدين على رأس السلطة وفي حالة افتضاح دور أحد من صغار الموظفين فإن المفسدين الكبار يقومون بتحميلهم كل صغيرة وكبيرة في العمل، ولقد أشار كولن ليز أن الفساد له دور إيجابي في تسير المصالح العامة، فالرشوة تفتح طرق قد تكون هي الأيسر من أجل تخفيف حدة البيروقراطية والروتين لفترات طويلة من الزمن، وبالرغم من آثار الفساد المدمرة على الإقتصاد وعلى أوضاع البلاد سياسياً إلا أن الفساد الإداري يساهم في تخفيف حدة التوتر بشكل كبير في حصول العديد من الأفراد على مصالحهم بشكل إيجابي (جيدنز، 2001).

ثالثاً: نظرية التحديث الوظيفية

تعتمد هذه النظرية على أن الفساد في كافة الدول النامية ولاسيما الدول العربية هي مجرد مرحلة انتقالية، حيث أن المظاهر السلبية التي تحيط بالفساد يمكن تجاوزها كما تجاوزت دول أوروبا الفساد في دول العالم الثالث بشكل كبير، وكذلك فإن الإستغلال الرأسمالي للإعتبارات السياسية والإقتصادية والتمدد من خلال دوائر الحكم والسلطة والسياسة قد سمح للعديد من الذين ينتمون للطبقة الرأسمالية بالحصول على منافع مالية واقتصادية من خلال الاحتيايل على المؤسسات الكبرى واختلاسها واللجوء إلى تزوير عقود ملكية من أجل اقناع السلطات العامة ببيع هذه المنشآت العامة لهم للتربح منها كيفما شاؤوا، وقد يأخذ الفساد صوراً أخرى حيث يمكن قيام الموظفين داخل المؤسسات العامة بإستغلال منصبهم والتربح منه من خلال التواصل مع هذه الطبقات الرأسمالية لعمل مديونية احتيالياً وتزويراً مقابل الحصول على الأموال بشكل علني (جيدنز، 2001).

رابعاً: نظرية الاحتيال

مثلث الاحتيال هو إطار شائع الاستخدام في التدقيق لشرح السبب وراء قرار الفرد بارتكاب الاحتيال. "الاحتيال" هو أي نشاط يعتمد على الخداع من أجل تحقيق مكاسب. "الاحتيال" هو التحريف المتعمد للحقيقة أو إخفاء حقيقة مادية لحث شخص آخر على التصرف بشكل يضر به. "الاحتيال" هو عمل خادع متعمد يهدف إلى تحقيق مكاسب غير مشروعة أو حرمان الضحية من حق. (Oktaviani, 2022)

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة منهج الإطار النظري المستمد من الدراسات السابقة، وبرز منهج الدراسة في التعرف على الإطار النظري للفساد المالي والإداري في المصارف الإماراتية: دراسة حالة مصرف الإمارات ودبي الإسلامي، وكذلك فإن منهج الدراسة سلطت الضوء على الفساد المالي والإداري وكيفية مواجهة تفشي هذه الظاهرة بشكل فعال من خلال تطبيق العديد من الاستراتيجيات التي تحد من انتشار هذه الظاهرة بكافة المؤسسات الإماراتية.

الخاتمة

النتائج

أوضحت نتائج الدراسة أن من أبرز المصالح التي يمررها الموظف العام هو حصول الموظف العام على الرشوة مقابل التجاوز في شروط المناقصات، أو التساهل في الإجراءات الروتينية مقابل الحصول على مبلغ من المال، أو الإخلال بما تقتضيه الوظيفة العامة وتسهيل الحصول على الخدمات بالمخالفة للوائح والتعليمات الخاصة بالمؤسسة. كما أن منح الموظف العام العديد من الصلاحيات المالية والإدارية دون وجود رقابة قد فتح الباب لقيام العديد من الموظفين العموميين إلى تحقيقهم العديد من المزايا المالية والإدارية من وراء وجودهم في مناصبهم بشكل غير قانوني. كما أن الإختلاس يؤدي إلى إهدار الموارد المالية المخصصة للمشروعات والأعمال التي تدخل فيها المؤسسة.

التوصيات

ولقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير اللوائح الداخلية بالمصارف الإسلامية الإماراتية للحد من عمليات غسيل الأموال والتشديد على عمليات تحويل الأموال من كافة الدول بشكل واضح، كما يحتاج الموظفين التدريب وأن يمتلك الموظف القدرة على التعامل بشكل مستقل مع كل مشكلة جديدة والسعي إلى ابتكار حلول مبتكرة، حتى لو لم يتم تضمينها في تدريبهم.

المراجع

- الشحي، ماجد أحمد محمد الصوالح. 2023. الحوكمة الالكترونية وآليات مكافحة الفساد الإداري دولة الإمارات العربية المتحدة، ورقة بحثية منشورة، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، المجلد 15، العدد 5، ص 1285-1358 الجبوري, & فاروق فياض حسن سعود. 2021. التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراة، جامعة الجزيرة
- السلمي، مشغب. 2017. مدى تطبيق الشفافية الإدارية لدى قادة مدارس التعليم بمحافظة الكامل من وجهة نظر المعلمين، ورقة بحثية منشورة، مجلة القراءة والمعرفة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة.
- الديحاني، سلطان غالب. 2017. تأثير أبعاد الرقابة والشفافية الإدارية في مكافحة الفساد الإداري، ورقة بحثية منشورة، المجلة الدولية لعلوم التعليم، العدد 41، الإصدار الثاني.
- العريبي، خالد عبد القادر. 2020. دور الحوكمة الرشيدة في الحد من الفساد الإداري والمالي في الجامعات الليبية، ورقة بحثية منشورة، مجلة أفاق اقتصادية، العدد السادس، الإصدار الثاني عشر.
- الحسنات، يسري. 2013. واقع متطلبات الشفافية الإدارية لدى منظمات المجتمع المدني ودور الجهات ذات العلاقة في تعزيزها، ورقة بحثية منشورة، معهد التنمية المجتمعية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الألفي، أشرف والحري، عبد العزيز. 2019. الشفافية الإدارية لدى قاد المدارس الابتدائية بمحافظة الطائف وعلاقتها بالناخ المدرسي من وجهة نظر المعلمين، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، العدد 67.
- المجالي، سميح. 2016. معوقات تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاع العام الأردني: دراسة ميدانية في وزارة الأشغال العامة، مجلة التربية، جامعة الأزهر، العدد 67، الإصدار 1.
- العمرى، مشرف. 2019. واقع ممارسة قادة المدارس الثانوية بمحافظة النماص التعليمية للشفافية الإدارية: دراسة ميدانية، مجلة الباحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس، العدد 2، الإصدار 20.
- المطيري، وردة والعمرى، جمال. 2018. الشفافية الإدارية لدى القائدات التربويات ومتطلبات توفرها بالمدارس الثانوية في منطقة المدينة المنورة، دراسة ميدانية، المجلة التربوية، جامعة الكويت، العدد 32، الإصدار 127
- الصافي، عبد السيد محمد بدر الدين هشام. 2020. الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 10.1.
- الصيفي، حسام الدين إبراهيم. 2019. سبل معالجة الفساد الإقتصادي في ضوء الشريعة الإسلامية، ورقة بحثية منشورة، قسم الفقه وأصوله، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.
- الناشي حسن لطيف كاظم الزبيدي, رزاق ذياب شعبيث. 2018. الاقتصاد الاسلامي واشكالية البحث عن المنهج العلمي. *Journals eduction for girls*, 1(22).

البكوش، الصديق مفتاح محمد. 2020. الفساد الإداري في ليبيا دراسة تحليلية في مسألة الاختلاس بين الشريعة الإسلامية والقانون الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية أحمد إبراهيم للحقوق، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

الجهاني، أفطيميم سالم. 2017. دور الشفافية في الحد من ظاهرة الفساد المالي دراسة ميدانية لأخذ آراء عينة من أعضاء ديوان المحاسبة فرع بنغازي، المؤتمر الأول حول مكافحة الفساد في ليبيا، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، قاعة مجلس النواب، البيضاء.

الشلوي، سعود بن شباب عبد العالي. 2016. الشفافية ودورها من الحد من الفساد الإداري دراسة تطبيقية على وزارة العمل في مدينة الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

إبراهيم، عمارة، & نور الهدى. 2021. دور التمويل الإسلامي غير ربحي (القرض الحسن، الزكاة، الوقف...) في دعم المشاريع المصغرة.

أبوكوش، سالم والشمران، منيرة والبركات، على. 2018. درجة تطبيق المساءلة الإدارية لمديري المدارس الثانوية داخل الخط الأخضر، ورقة بحثية منشورة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، العدد 26، العدد

.4